الأمم المتحدة

TD/B/WP/292

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
9 July 2018
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**
**الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية**
**الدورة السادسة والسبعون**
جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
البند ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت

# التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٥: أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة[١]

*موجز*

طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الثانية والستين، من أمانة الأونكتاد إجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. وهذا التقييم، الذي استُخدِم فيه نَهْج مختلَط الطرق جُمعت فيه البيانات من مصادر متعددة، قد قيَّم جوانب هذا البرنامج الفرعي المتعلقة بمدى الملاءمة والكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة والشراكات وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

وأشارت معظم الجهات صاحبة المصلحة إلى أن هذا البرنامج الفرعي ونواتجه، بما في ذلك المنشورات والتعاون التقني وجهود بناء توافقات الآراء، هما أمران وثيقا الصلة بولايات الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية. وقد أسهم البرنامج الفرعي ٥ في تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي الأهداف ٨ و٩ و١٠ و١٧، ضمن أهداف أخرى، مرتبطة بنتائج البرنامج الفرعي خلال فترة التقييم. وحقق البرنامج الفرعي تقدماً كبيراً بشأن معظم نتائجه المعلنة. فقد كان تقييم الجهات صاحبة المصلحة إيجابياً بوجه عام فيما يتعلق بنواتج البرنامج الفرعي، رغم ملاحظة وجود بعض التباينات بين النواتج من حيث فائدتها. وإجراء البحوث يدخل في صميم أعمال البرنامج الفرعي ٥، بيد أن طلبات التعاون التقني قد أُعرِب عنها بدرجة أكثر تكراراً. وقد يوجد في هذا الصدد عدم تطابق بين احتياجات وتوقعات الجهات صاحبة المصلحة من ناحية والنواتج والخدمات المقدمة في إطار البرنامج الفرعي ٥ من الناحية

(١) أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل يضم: السيد بونيت أرورا، والسيد إدوارد جاي، والسيدة نيما مانونجي، والسيد جون ماثياسون. وقد عُرضت في الوثيقة TD/B/WP(76)/CRP.2 مواد داعمة لهذا التقييم.

GE.18-11327(A)
*1811327*

الرجاء إعادة الاستعمال

الأخرى. ويوجد فيما يبدو توافق آراء عام لدى أصحاب المصلحة على الحاجة إلى إعادة تنظيم الاستراتيجية والموارد الحالية الخاصة بالبرنامج الفرعي ٥ وإعادة التوازن لحافظته، بغية المساعدة على التغلّب على التحديات التي تواجهها البلدان المستفيدة والجهات صاحبة المصلحة.

وخلال فترة التقييم، قدمت شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة مدخلات هامة بشأن المؤشرات الجغرافية، ما أسهم في المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا. كما أسهمت الشعبة في عملية إنشاء ممر جيبوتي – إثيوبيا وفي السياسات المتعلقة بالتكامل التجاري في إثيوبيا وغامبيا والسنغال ومالي وموزامبيق والنيجر؛ وفي أوجه التقدم في قطاعات مصايد الأسماك، وعلى سبيل المثال تلك الموجودة في موزامبيق وأوغندا.

ويُعترف بإسهامات البرنامج الفرعي ٥، وتُشجَّع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على إعادة التوازن لحافظتها وصقل استراتيجيتها عن طريق زيادة التأكيد على التعاون التقني والدعم المقدَّم لغرض المتابعة (دعم المتابعة). ويتعين أيضاً على الشعبة أن تجعل اعتبارات الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من تدخُّلاتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع الشعبة استراتيجية لتدبير موارد خارجة عن الميزانية من أجل زيادة أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني. وأخيراً، ينبغي أن تجري الأمانة تقييماً لخطط العمل والميزانيات من أجل إدارة المخصصات المتصلة بالموارد البشرية والموارد المالية فيما بين الشُّعَب.

وفي الآونة الأخيرة، اضطلع الأونكتاد بشكل عام، وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بشكل خاص، بعدد من الخطوات الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكات، ولكن لا يزال يوجد الكثير الذي يتعين القيام به، بما في ذلك وضع خارطة طريق شاملة بالشراكات المضطلَع بها على المستوى المؤسسي. وتمشياً مع جهود إصلاح الأمم المتحدة الجارية، ينبغي بذل جهد لزيادة وجود الأونكتاد في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع البلدان التي يضطلع فيها الأونكتاد بعمل أساسي. وينبغي أن تقوم شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بتحسين نظام الرصد القائم على النتائج بغية إيلاء الأولوية لقياس النتائج والتأثيرات. وأخيراً، ينبغي أن يُبرهن الأونكتاد والشعبة على وجود التزام أقوى لديهما، وأن يقوما بتطوير القدرات الداخلية، وبتخصيص الموارد الكافية، وبإقامة شراكات استراتيجية لتنفيذ ولايات والتزامات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين.

# أولاً- مقدمة

## ألف- معلومات أساسية

١- التعاون الدولي في مجالي التجارة والتنمية هو أمر حيوي للنمو الاقتصادي العالمي وللتنمية الاقتصادية للبلدان النامية. فالأونكتاد، الذي أنشئ في عام ١٩٦٤، هو منظمة قائمة على المعرفة من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويقوم الأونكتاد بعمله عن طريق نَهْج يزيد إلى أقصى حد من أوجه التآزر بين أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء.

٢- وقد عُهد إلى شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالمسؤولية الأساسية عن البرنامج الفرعي ٥، الذي يهدف إلى دمج أفريقيا وأقل البلدان نمواً والمجموعات الأخرى من البلدان ذات الوضع الخاص (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرَّضة للمخاطر والصغيرة) دمجاً تدريجياً مفيداً في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولية بغية بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ويجرى تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ وفقاً للاستراتيجية المفصَّلة في إطار البرنامج ١٠ المتعلق بالتجارة والتنمية في الخطة البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩[٢]. وتتألف شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة من فرعين، أحدهما يُعنى بالتجارة وبالحد من الفقر والآخر بالبحوث وتحليل السياسات، ولديها ٣٢ موظفاً.

٣- وتنتج شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة اثنين من التقارير الثمانية الرئيسية للأونكتاد، وهما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* و*تقرير أقل البلدان نمواً*، فضلاً عن بحوث أخرى، تتعلق مثلاً بالتجارة والحد من الفقر، وقواعد المنشأ، والمؤشرات الجغرافية، والوصول إلى السوق. وفيما يتعلق بالتوصيات السياساتية والنتائج المتوصَّل إليها من تحليل البحوث، فإنها تُتاح للدول الأعضاء كأساس يجري بالاستناد إليه التفاوض على نتائج متفق عليها. ويُقصد أيضاً بالتوصيات والموجزات السياساتية التكميلية أن تضعها الدول الأعضاء في الاعتبار عند رسم السياسات على الصعيدين الوطني و/أو الإقليمي. وتقوم أيضاً شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بتقديم الدعم من أجل المداولات الحكومية الدولية المتعلقة بالقضايا الوطنية والدولية الرئيسية.

٤- وتقوم أيضاً شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بتقديم التعاون التقني عند طلبه، بالاستناد إلى الأولويات التي يحددها المستفيدون، وهو تعاون يتولّى الموظفون تنفيذه عن طريق الإطار المتكامل المعزَّز. وظلت الشعبة نشطة في تنفيذ مشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية ترمي إلى تلبية احتياجات محددة على صعيد السياسات. وبلغت مساهمات المانحين المقدَّمة إلى الشعبة نحو ٥ ملايين دولار في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧[٣]. وكان هذا الإطار

(٢) الوثيقة A/71/6 (البرنامج ١٠).

(٣) الوثيقة TD/B/WP(76)/CRP.2، المرفق الثامن، الشكل ١.

هو أهم مصدر للمساهمات الخارجة عن الميزانية، بنسبة قدرها ٤٠ في المائة؛ وجرى تلقّي تمويل كبير آخر من الاتحاد الأوروبي، وخاصة من أجل مشروع أُطلق مؤخراً في أنغولا.

## باء- نظرية التغيير

٥- يتبين من الإطار المنطقي ونظرية التغيير التي يقوم عليها، ووثائق المشاريع[٤]، أن البرنامج الفرعي ٥ يتناول بوجه خاص التحدي المتمثل في الافتقار إلى المعرفة والقدرات لدى الدول الأعضاء في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرَّضة للمخاطر والصغيرة. وأهم افتراض تقوم عليه أعمال البرنامج الفرعي ٥ هو الحاجة إلى أن تحظى البلدان التي تواجه معوقات هيكلية بتركيز جغرافي خاص. ويمكن تصنيف أعمال البرنامج الفرعي ٥ باعتبارها داخلة ضمن أركان العمل الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافقات الآراء.

## جيم- الغرض من التقييم ونطاقه ومنهجيته

٦- طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الثانية والستين، من أمانة الأونكتاد إجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي ٥[٥]. واستخدم التقييم منهجية فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تقييم جوانب هذا البرنامج الفرعي المتعلقة بمدى الملاءمة والكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة والشراكات وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وقد اتسم التقييم باستشراف المستقبل وبالموازنة بين الحاجة إلى التعلُّم التنظيمي ومسؤولية الأونكتاد أمام الدول الأعضاء.

٧- وبالتشاور مع إدارة شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، نقَّح فريق التقييم مصفوفة نتائج البرنامج الفرعي ٥ أو إطاره المنطقي، لضمان اتفاقه بالكامل مع المبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد اتبع التقييم نَهْجاً مختلَط الطرق شاملاً للجميع وتشاركياً جُمعت فيه البيانات من مصادر متعددة بغية الوصول إلى نتائج ذات مصداقية وموثوقة وغير متحيزة. واستخدم التقييم مزيجاً من مصادر البيانات الرئيسية والثانوية. وأدّى استعراض مكتبي لأكثر من ٣٠٠ وثيقة وبيانات أرشيفية متاحة من الأونكتاد والمنظمات الشريكة إلى إتاحة المعلومات الأساسية الأولية كما أُتيحت معلومات مستقلة من المشاورات التي أُجريت في المقر؛ ومن تحليل نصي؛ ومن دراسة استقصائية أُجريت على الإنترنت؛ ومن بعثات ميدانية أُوفدت إلى كمبوديا وإثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ ومن مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ ومن مناقشات أفرقة تركيز مجموعات التركيز معلومات مستقلة[٦]. وكان اختيار البعثات الميدانية، التي يُقصَد بها تمثيل النطاق الكامل للأعمال المضطلَع بها في إطار البرنامج الفرعي ٥، قد اضطُلع به بعد النظر في عوامل شتى، مثل التركيز الجغرافي، والفئة القُطرية، ومستوى المشاركة في المنطقة، وتنوّع مراحل التنمية، ونطاق التنفيذ في حالة المشاريع

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول والمرفق الثامن، الشكل ٢.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

البحثية. وقام فريق التقييم، وهو يستخدم في ذلك أدوات شبه منظمة[٧]، باستشارة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء الحاليون والمحتملون والمستفيدون والمسؤولون الحكوميون والمندوبون ومؤسسات البحوث وممثلو المنظمات غير الحكومية. وقد أُجريت مقابلات مع ما مجموعه ١٣٩ شخصاً من أصحاب المصلحة إمّا شخصياً أو عن طريق الهاتف، وأجريت ثلاث مناقشات لأفرقة تركيز مع الموظفين وخمسة مع ممثلين إقليميين للدول الأعضاء. وباستخدام استراتيجية العيّنة العشوائية المصنَّفة، دُعي إلى المشاركة في دراسة استقصائية على الإنترنت ١٨٠ صاحب مصلحة، يضمّون ٦٠ موظفاً غير تابعين للشعبة و١٢٠ من أصحاب المصلحة الخارجيين ضمّوا ممثلين للدول الأعضاء والمانحين والمتعاونين والمتدربين[٨]. ومن هؤلاء، أكمل ٩٣ من أصحاب المصلحة أسئلة الدراسة الاستقصائية، وكان ٧١ في المائة منهم من الرجال، وكان متوسط عمر المجيبين ٤٩ عاماً.

**المعوقات**

٨- لا يجمع البرنامج الفرعي ٥ بشكل منهجي بيانات عن نتائج وتأثيرات أعماله أو عن جوانبه المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين. وفضلاً عن ذلك، لم يكن يوجد، أثناء بعض البعثات الميدانية، سوى عدد محدود من أصحاب المصلحة المتاحين لإجراء مشاورات معهم. واعتمد التقييم على إيجاد مصادر متعددة للبيانات، بما في ذلك إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة عن طريق الهاتف وعن طريق الدراسة الاستقصائية، وجمع التقييم بشكل منهجي أدلة متناقَلة بغية التخفيف من هذه القيود.

## ثانياً- النتائج المستخلَصة

### ألف- مدى الملاءمة

٩- بصورة عامة، تتصل مسألة مدى الملاءمة بمدى التلاؤم الاستراتيجي الذي يحققه البرنامج الفرعي ٥ في مساعدة الأونكتاد على تنفيذ ولاياته؛ فكلما كان التلاؤم أفضل بين الاستراتيجية والسياق، كانت الملاءمة المستمرة للبرنامج والسياسات بالنسبة إلى الأونكتاد وأصحاب المصلحة الرئيسيين المرتبطين به أكبر.

١٠- وأشار معظم أصحاب المصلحة إلى أن البرنامج الفرعي ٥ ونواتجه، بما في ذلك المنشورات والتعاون التقني وجهود بناء توافق الآراء، وثيقا الصلة بولايات الأونكتاد المتعلقة بالتجارة والتنمية. وفي الفترة المشمولة بالتقييم، عملت شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في إطار ولاية الدوحة وولاية مافيكيانو (توافق آراء) نيروبي. وينص مافيكيانو نيروبي على أنه ينبغي أن يعزز الأونكتاد تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتجارة والتنمية في جميع مجالات ولايته، وفقاً لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) والنتائج الأخرى ذات الصلة المتعلقة بأقل البلدان نمواً[٩]. وفضلاً عن ذلك، يشير

(٧) المرجع نفسه، المرفق الرابع.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثامن، الشكل ٣.

(٩) الوثيقة TD/519/Add.2، الفقرة ١٠(أ).

مافيكيانو نيروبي على وجه الخصوص إلى المناطق والبلدان الأخرى التي تدخل ضمن نطاق ولاية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وهي بالتحديد أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم من أجل تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والاقتصادات الضعيفة هيكلياً المعرَّضة للمخاطر والصغيرة[١٠].

١١- وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، يقوم الأونكتاد بتنسيق العمل المتصل بتحقيق الغاية ١٢-٦ وهو وكالة شريكة مع البنك الدولي فيما يتعلق بتحقيق الغاية ١٧-٤ ومع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية فيما يتعلق بتحقيق الغايات ١٧-١٠ إلى ١٧-١٢. وتُسهم أعمال الأونكتاد في تحقيق ٥٢ غاية في إطار عشرة من أهداف التنمية المستدامة. وقد أسهم البرنامج الفرعي ٥ في تحقيق أربعة أهداف، وهي الأهداف ٨ و٩ و١٠ و١٧، المربوطة بنتائج البرنامج أثناء فترة التقييم. وردد العديد من أصحاب المصلحة أصداء ما جاء في تقرير *"أقل البلدان نمواً، ٢٠١٦: الطريق إلى التخرُّج وما بعده، تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه"* فيما ذكره من أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً التي تتسم فيها أوجه القصور في تحقيق الغايات المعنية، والعقبات التي تعترض إحراز تقدم بأنها أكبر ما تكون. ولذلك فإن أعمال شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢- ولتحقيق النتائج المرجوّة، ينبغي أن يجيء البرنامج الفرعي ٥ بتصميم تدخُّلات شامل يتضمن سلسلة من عناصر البناء أو النتائج (الشكل ١).

الشكل ١

**تصميم التدخُّلات البرنامجية**

١٣- وتتسم المنشورات بأهمية بالغة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة في الأونكتاد من أجل فهم القضايا الهامة والناشئة في مجال التجارة والتنمية. وقد كشفت المشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع الموظفين، أن العنصر المتعلق بالبحوث كان محور التركيز الأساسي في البرنامج الفرعي ٥ كما أوضحت وجود طلب قوي على التعاون التقني، إلا أن الموارد المحدودة تعرقل

(١٠) المرجع نفسه، الفقرات ١٠(ب) إلى (هـ).

قدرة البرنامج الفرعي ٥ على تقديم التعاون التقني على مستوى وافٍ. ولتحديد ما إذا كان البرنامج الفرعي ٥ يقدِّم المنتجات والخدمات ذات صلة إلى الفئات المستهدفة، تضمنت الدراسة الاستقصائية سؤالاً عن تقييمات احتياجات البلدان، حيث طُلب من المجيبين تعديد التحديات القائمة في بلدانهم في مجال التجارة والتنمية والتي تتطلب أكبر قدر من الدعم من البرنامج الفرعي ٥. وحُددت أهم الاحتياجات على أنها تتمثل في: تنمية القدرات، بنسبة ٥٠ في المائة؛ ودعم السياسات، بنسبة ١٥ في المائة؛ والإصلاحات المؤسسية، بنسبة ١٢ في المائة، وكل منها مجال من مجالات التعاون التقني[١١]. وهذا يشير إلى أنه قد يوجد عدم توافق بين احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة من ناحية والمنتجات والخدمات المقدَّمة في إطار البرنامج الفرعي ٥ من الناحية الأخرى. بيد أنه توجد أربعة محاذير هامة، هي كما يلي:

(أ) أقر معظم أصحاب المصلحة بأن النواتج البحثية المتحققة في إطار البرنامج الفرعي ٥ كانت عالية الجودة وتجاوزت توقعاتهم؛

(ب) لا يمكن للبرنامج الفرعي ٥ أن يقدم تعاوناً تقنياً عالي الجودة بدون العنصر البحثي الذي يقوم عليه؛

(ج) في ظل الموارد وأعباء العمل الحالية، يجد البرنامج الفرعي ٥ نفسه في وضع صعب فيما يتعلق بتحقيق أي زيادة أخرى في جهود التعاون التقني (انظر الفرع باء)؛

(د) بذل البرنامج الفرعي ٥ جهوداً ملموسة لزيادة الموارد الخارجة عن الميزانية بغية توسيع حافظة تعاونه التقني، وهو ما يتضح مثلاً في التمويل الذي جرى الحصول عليه من الاتحاد الأوروبي من أجل المشروع المشترك في أنغولا، ومع ذلك يمكن للبرنامج الفرعي أن يستفيد من استراتيجية محددة لجمع الأموال على مستوى الشُعبة و/أو على مستوى المؤسسة.

١٤- وهذه التحديات قد تفسر السبب الذي جعل المجيبين في الدراسة الاستقصائية، الذين اعتبروا نواتج البرنامج الفرعي ٥ ذات صلة وثيقة بعملهم، يعطون درجة إجمالية أدنى لمدى ملاءمة البرنامج الفرعي ٥ في معالجة أوضاعهم المتعلقة بالتجارة والتنمية في أقطارهم. وكانت الدرجات المعطاة متسقة بشكل معقول بين الموظفين وأصحاب المصلحة الخارجيين وجرى تأكيدها أثناء المقابلات (الشكل ٢). وذكر العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أن التعاون التقني المضطلَع به في إطار البرنامج الفرعي ٥ لم يكن مناسباً لحجم احتياجاتهم. وهكذا، يبدو أنه يوجد توافق آراء عام لدى أصحاب المصلحة على أن استراتيجية وموارد البرنامج الفرعي ٥ حالياً بحاجة إلى إعادة مواءمتهما لكي يمكن له التعامل بشكل أفضل مع التحديات التي تواجهها البلدان وأصحاب المصلحة الذين يجري التركيز عليهم في إطار البرنامج الفرعي ٥.

(١١) الوثيقة TD/B/WP(76)/CRP.2، المرفق الثامن، الشكل ٤.

الشكل ٢

**الدرجات التي أعطاها المجيبون على أسئلة الدراسة الاستقصائية للجوانب المختلفة للبرنامج الفرعي ٥**

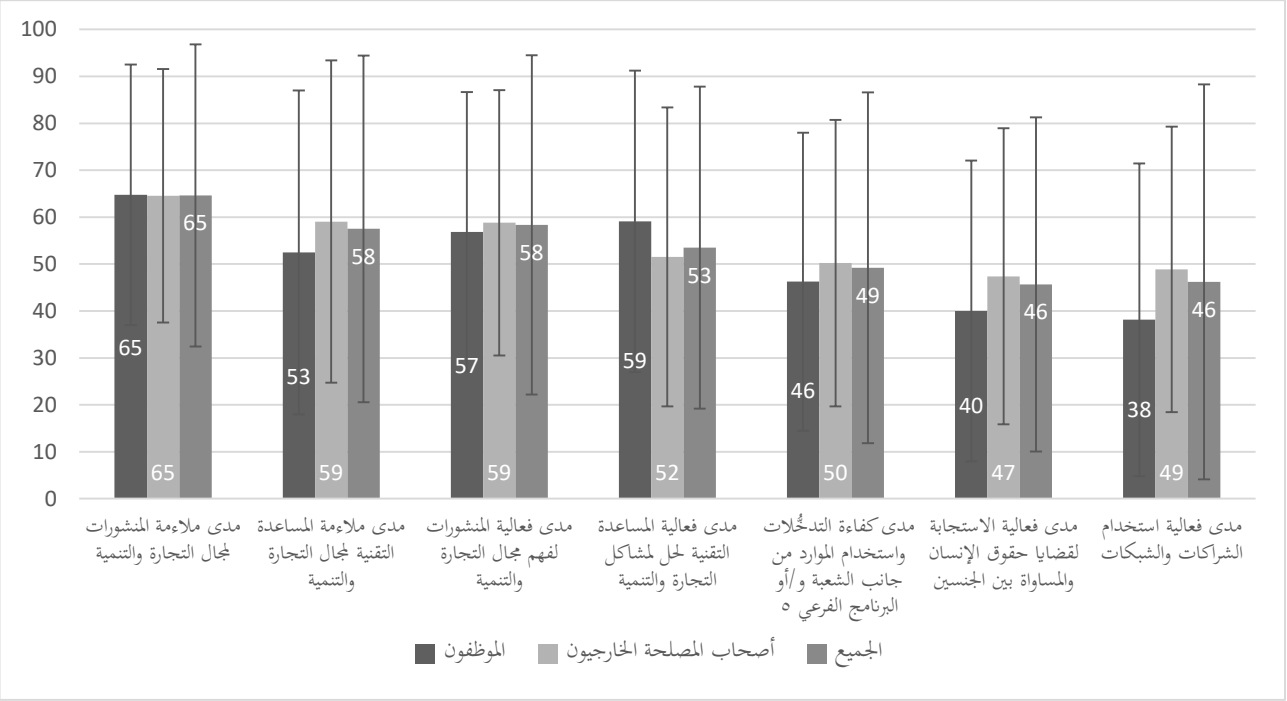


*ملاحظة:* يُعرض أيضاً الوسيط ونطاق انحراف معياري قدره +/-١.

١٥- وعلى وجه الإجمال، يتبين من التقييم أن نواتج وتدخُّلات البرنامج الفرعي ٥ تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة ومع ولايات الأونكتاد، بيد أنه توجد إمكانات كبيرة لإعادة التوازن للحافظة ولإعادة توجيه الموارد لكي تلبّي بشكل صادق احتياجات الجهات صاحبة المصلحة.

## باء- مدى الكفاءة

١٦- جرى إلى أقصى حد ممكن تقدير الكفاءة، أو النسبة بين المدخلات والمخرجات، بإجراء مقارنات افتراضية بين البلدان التي لديها أعداد أكبر وأعداد أقل من المشاريع البحثية وعن طريق تحليل الاتجاهات تحليلاً زمنياً، بوضع مدى فعالية المشاريع في الاعتبار. وبصورة عامة، اشتمل ذلك أيضاً على تقييم مرحلة التنفيذ، ولا سيما ما إذا كان يجري تخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة كما اشتمل على قياس تكاليف أوجه انعدام الكفاءة المحتملة.

١٧- وتشكِّل تكاليف الموظفين أكثر من ٩٢ في المائة من مجموع نفقات البرنامج الفرعي ٥ البالغة نحو ٦ ملايين دولار في العام، بينما يشكِّل السفر ٢ في المائة، وتشكِّل المصروفات الأخرى النسبة الباقية (الشكل ٣). وبالإضافة إلى ذلك، حدث بوجه عام تناقص في موارد شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، فيما يتعلق بكل من موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية؛ فعقب حدوث انخفاض يُعتد به في عام ٢٠١٦ حدثت زيادة طفيفة في عام ٢٠١٧.

الشكل ٣

**نفقات البرنامج الفرعي ٥ من الميزانية ونفقاته الخارجة عن الميزانية حسب فئة الإنفاق، ٢٠١١-٢٠١٧**

(بآلاف الدولارات)

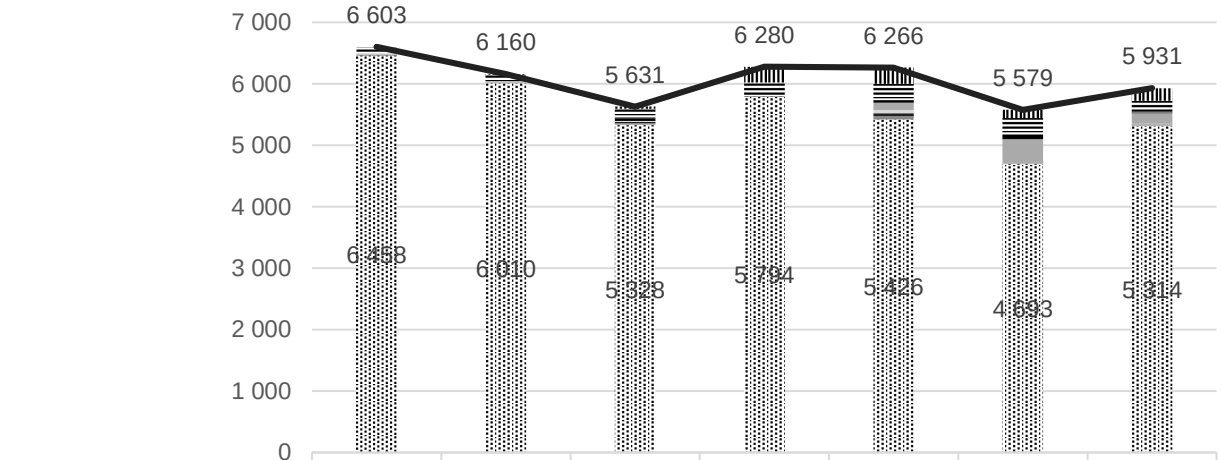


| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنح المدفوعة | 0 | 13 | 33 | 256 | 264 | 133 | 207 |
| المعدات والمركبات والأثاث | 112 | 118 | 157 | 218 | 264 | 276 | 187 |
| نفقات متفرقة | 6 | 0 | 41 | 0 | 45 | 69 | 17 |
| تكاليف دعم المشاريع | 0 | 0 | 0 | 0 | 120 | 385 | 158 |
| الخدمات التعاقدية | 7 | 4 | 19 | 3 | 49 | 0 | 0 |
| تكاليف دعم المشاريع | 7 | 4 | 19 | 3 | 49 | 0 | 0 |
| التدريب، بما في ذلك سفر المشاركين | 7 | 5 | 20 | 6 | 49 | 0 | 0 |
| سفر الموظفين | 4 | 4 | 13 | 0 | 0 | 21 | 49 |
| الموظفون، بمَن فيهم الخبراء الاستشاريون | 6 458 | 6 010 | 5 328 | 5 794 | 5 426 | 4 693 | 5 314 |
| المجموع | 6 603 | 6 160 | 5 631 | 6 280 | 6 266 | 5 579 | 5 931 |

١٨- وظلت شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة تتسم بالكفاءة في تحقيق أهدافها فيما يتعلق بنواتجها ومنشوراتها المختلفة. وتتمتع الشعبة بأعلى معدل للتنفيذ في برنامج منشورات الأونكتاد، بنسبة ٩٣ في المائة، وفقاً للبيانات المستقاة من دائرة الدعم الحكومي الدولي. ونظراً إلى أن تكاليف الموظفين هي البند الرئيسي للتكاليف في إطار البرنامج الفرعي ٥، فمن المهم بحث ما إذا كانت هذه الموارد تُستخدَم بكفاءة، وذلك عن طريق إجراء مقارنة للموارد البشرية المتاحة والنواتج المتحققة والوقت المبلَّغ عنه ذاتياً لتحقيق النواتج[١٢]. ووفقاً لنظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، أنتجت جميع الشُّعَب قدراً من النواتج أكبر من المخطط له. ونظراً إلى عدم إمكانية المقارنة بين النواتج المختلفة، قام فريق التقييم بمطابقة الوقت المبلَّغ عنه ذاتياً المطلوب لتحقيق النواتج. وهذه البيانات، مع مراعاة هامش خطأ يُقدَّر بنسبة ١٠ في المائة تقريباً ومع تعديلها لكي تُؤخذ في الاعتبار فترات عمل خبير استشاري قدرها ثلاثة أشهر في العام، تُظهِر وجود اختلافات مهمة بين الشُّعَب في هذا الصدد. ويبدو أن شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة تحقّق نواتجها في ظل قيود تتعلق بالموارد. وبالنظر إلى أن جودة

(١٢) المرجع نفسه، المرفق الثامن، الجدول.

بيانات نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق التي تقوم عليها هذه المقارنة قد لا يُعوَّل عليها تماماً، بما يشير إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات في فترات التخطيط القادمة، فإنه توجد حاجة إلى مراجعة البيانات لغرض تعديل تخصيص الموارد فيما بين الشُّعب، حسب الضرورة.

١٩- وكان أحد الاعتبارات المهمة الأخرى في بحث الكفاءة هو تحديد ما إذا كانت نواتج ونتائج المشاريع يمكن الحصول عليها عن طريق وسائل بديلة أكثر فعالية من حيث التكاليف. ونظراً إلى أن الموارد البشرية تضم أهم التكاليف، فإن بعض الخيارات التي تستحق أن تُوضع في الاعتبار، تمشياً مع الإصلاح الرامي إلى تحقيق الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة، هي إضفاء اللامركزية على البرنامج الفرعي ٥ وإعادة وزع أجزائه لوضعها في البلدان المستهدَفة وزيادة استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيق مكاسب في الإنتاجية. وقد تحتاج الشُّعبة إلى تعزيز روابطها مع أديس أبابا أو تعزيز وجودها في أديس أبابا من أجل تحسين الفعالية، عن طريق مراعاة السياق المحلي وتحسين التفاعل مع الحكومات والهيئات الإقليمية الأخرى، ومن أجل تحسين الكفاءة، عن طريق الحصول على الخبرة الفنية المحلية بتكاليف أقل. ومن هذا المنظور، توجد لدى الأونكتاد والشُّعبَة بعض الإمكانات التي تمكّنهما من اتباع المثال الخاص بوكالات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية، التي اضطلعت بخطوات ترمي إلى إعادة نشر اختصاصييها التقنيين بنقلهم من المقر إلى المكاتب القُطرية والإقليمية. غير أنه بالنظر إلى تركيز الأونكتاد على البحوث وإلى أن أعماله ترتكز على مقره، فإن الخيار الأول محدود الفائدة. ويمكن للأونكتاد أن يعاود النظر في هذه المسألة في تاريخ لاحق إذا حدثت تغييرات في الظروف تبرر إعادة التقييم. وينطوي الخيار الثاني على إمكانات يُعتد بها فيما يتعلق بالتعاون التقني والحضور الافتراضي عن طريق الأفرقة القُطرية وهو خيار ينبغي استكشافه (انظر الفرع "جيم").

٢٠- وأخيراً، سلَّطت بعض المقابلات الضوء على الازدواجية التي يمكن تجنبها، مثل وجود برامج متماثلة لدى شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وهو ما يشير إلى وجود فرص محتملة لزيادة تحقيق التناسق والكفاءة.

٢١- وعلى وجه الإجمال، يتبين من التقييم أن البرنامج الفرعي ٥ يدير فيما يبدو موارده بكفاءة، رغم وجود فرص لإجراء تعديلات وتحديد الأولويات.

## جيم- مدى الفعالية

٢٢- عُني تقييم الفعالية بالعلاقة بين النواتج والنتائج، مثل التغييرات في اللوائح التنظيمية وفي بيئة السياسات نتيجةً للتعاون التقني. وانطوى هذا التقييم أيضاً عل بحث الفعالية التي كفل بها البرنامج الفرعي ٥ تقديم إسهامات تقوم على أوجه التآزر تحت مظلة أركان عمله الثلاثة بغية تحقيق تأثيرات في الأجل الطويل. وأُجريت مقارنة متعددة الأبعاد للنتائج المتوقعة والنتائج الفعلية لكل ناتج ولكل مؤشر في الإطار المنطقي للبرنامج الفرعي ٥[١٣]؛ ويقدم هذا الفرع نظرة موجزة على الإنجازات المتحققة.

(١٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

٢٣- وقد أحرز البرنامج الفرعي ٥ تقدماً كبيراً بشأن معظم نواتجه المذكورة. وأعرب أصحاب المصلحة عن نظرة إيجابية بوجه عام فيما يتعلق بمنتجات البرنامج الفرعي، رغم ملاحظة وجود اختلافات ملحوظة بين النواتج المختلفة. ووجد المجيبون المنشورات مفيدة بدرجة مرتفعة؛ فقد قيّم أكثر من ٨٠ في المائة هذه المنتجات بأنها إما مفيدة أو مفيدة جداً (الشكل ٤). بيد أن مستوى الوعي بالمنتجات الأخرى التي يتيحها البرنامج الفرعي كان أقل من ذلك. وهذه الاتجاهات أكدت إلى حد كبير ملاحظات أصحاب المصلحة المسجَّلة في المقابلات، ولم يكن يوجد اختلاف ملحوظ في هذا الصدد بين الموظفين وأصحاب المصلحة الخارجيين.

الشكل ٤

**الفائدة المتصوَّرة لمنتجات البرنامج الفرعي ٥ حسب المجيبين على أسئلة الدراسة الاستقصائية**

(بالنسبة المئوية)

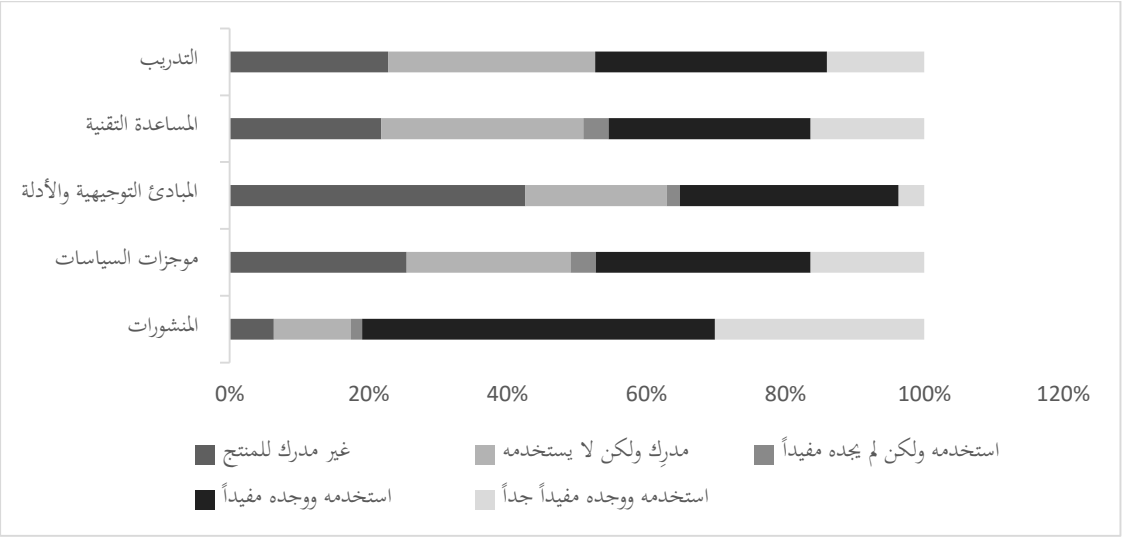


٢٤- وفيما يتعلق بمنتجات البحوث، أفرد المجيبون تقديراً عالياً للتقارير الرئيسية الصادرة عن البرنامج الفرعي ٥؛ فأكثر من ٧٥ في المائة منهم قد استخدموا هذه المنشورات ووجدوها مفيدة لهم أو مفيدة جداً[١٤]. وكان مستوى الوعي بهذه المنشورات واستخدامها أدنى من ذلك، كما هو متوقَّع، بالنظر إلى أنها ليست جميعها ذات صلة بجميع المستعمِلين. والأهم من ذلك، من منظور البرنامج الفرعي ٥، هو أن نسبة المجيبين الذين لم يجدوا التقارير مفيدة كانت منخفضة، إذ بلغت ٥ في المائة.

٢٥- واستفسرت الدراسة الاستقصائية أيضاً عن مستوى الرضا عن السمات المختلفة ذات الأهمية البالغة بالنسبة إلى البحوث[١٥]. وفي إطار نطاق الرضا، الممتد من -٢ في حالة "غير راضٍ بتاتاً" إلى +٢ في حالة "راضٍ تماماً"، كان متوسط التقييمات واحداً تقريباً بشأن معظم السمات (بما في ذلك الاستقلالية، والمصداقية، والعمق التحليلي، والتغطية الحالية، ومدى الملاءمة لأعمال أصحاب المصلحة، والتغطية الجغرافية)، بما يوضّح أن أصحاب المصلحة كانوا راضين بشكل عام عن جودة البحوث المضطلع بها. بل كان الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أكثر إيجابيةً في هذا الصدد.

(١٤) المرجع نفسه، المرفق الثامن، الشكل ٥.

(١٥) المرجع نفسه، المرفق الثامن، الشكل ٦.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الدراسة الاستقصائية إبداء تقييم بشأن الأشياء المتوقَّعة من البحوث التي تجريها شُعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. وكانت أهم السمات الموضَّحة هي: مدى الملاءمة للسياسات، والمصداقية، والاستقلالية، وذُكر أن الجانب الترويجي والفائدة البرنامجية هما أقل السمات أهمية[١٦]. ووُجد توافق آراء لدى الموظفين وأصحاب المصلحة الخارجيين، فيما عدا ما يتعلق بالعمق التحليلي، الذي اعتُبر أكثر أهمية من جانب أصحاب المصلحة الخارجيين بدرجة أكبر من الموظفين. بيد أن الباحثين من الشُّعبة قد أعربوا، في المقابلات وفي مناقشات أفرقة التركيز، عن أولويات مماثلة، وهو ما يُبرهن على وجود تطابق استراتيجي فيما يتعلق بجودة البحوث المضطلَع بها في إطار البرنامج الفرعي ٥.

٢٧- وإذا كان للمنشورات أن تُحدث فارقاً وأن تُسهم في زيادة التأثيرات، فإنه يلزم استخدامها في مجموعة متنوعة من الأغراض، تتراوح بين إنشاء البرامج ورسم السياسات. وسألت الدراسة الاستقصائية عما إذا كان المجيبون قد استخدموا المنشورات المختلفة وكيف استخدموها؛ وكانت الأوجه الرئيسية التي استُخدمت فيها المنشورات هي وضع السياسات (٢٣ في المائة)، والبحوث (٢٠ في المائة)، والتدريب (١٦ في المائة)، والتخطيط (١١ في المائة)، والتوعية (١١ في المائة)[١٧].

٢٨- وكشفت المقابلات التي أُجريت عن أن منشورات البرنامج الفرعي ٥ قد استُخدِمت كمادة مرجعية في مجموعة متنوعة من مناقشات السياسات. بيد أنه لم يكن بوسع أصحاب السياسات أن يقدّموا سوى قلة من الأمثلة على التغييرات السياساتية المحدَّدة التي نتجت عن ذلك. وكان أحد الأمثلة المقدَّمة هو تغييرات في سياسة السياحة أُخذ بها في مالي والصومال عقب نشر منشور *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لعام ٢٠١٧: السياحة في خدمة نمو شامل للجميع قادر على إحداث التحوُّل"*. واشتملت تقارير مؤسسات بحثية مثل مؤسسة بروكينغز ومركز تورينو للاقتصادات الناشئة على بعض الأدلة المتناقلة عن إسهامات هذه المنشورات في المناقشات المتعلقة بالسياسات، فقد استخدمت هذه التقارير التقرير المذكور آنفاً لتسليط الضوء على الكيفية التي يمكن أن تُسهم بها السياحة في تحقيق التحوّل الهيكلي في أفريقيا. وأشار بعض المجيبين إلى أن تقريراً يتعلق بتيسير التجارة قد رُجع إليه في جيبوتي، وأن تقريراً عن الاستعداد للتجارة الإلكترونية قد استُخدم في مناقشات بشأن السياسات في بوركينا فاسو، وليبيريا، والسنغال، وفي بعض البلدان الواقعة في آسيا والمحيط الهادئ. وأخيراً، فإن عدة بلدان، مثل نيبال وتوفالو وفانواتو، قد استخدمت الموجزات المتعلقة بأوجه الضعف لاتخاذ قرارات فيما يتعلق بالتخرُّج من فئة أقل البلدان نمواً. وتبيَّن على وجه الإجمال، كما هو متوقَّع، أن الدراسات المحددة مثل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري والموجزات المتعلقة بأوجه الضعف، لها إسهام أكبر في النتائج المباشرة على صعيد السياسات.

٢٩- ويوجد مؤشر آخر على الاستخدام هو عدد عمليات تنزيل التقارير الرئيسية وعدد مرات الاستشهاد بها. ويتسم *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* و*تقرير أقل البلدان نمواً* بأنه يجري تنزيلهما بشكل شائع من الموقع الشبكي للأونكتاد. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد جرى تنزيل طبعات ٢٠١٤-٢٠١٧ من *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* و*تقرير أقل البلدان*

(١٦) المرجع نفسه، المرفق الثامن، الشكل ٧.

(١٧) المرجع نفسه، المرفق الثامن، الشكل ٨.

*نمواً* ٧٥٢ ٢٦٦ مرة و٠٢٣ ٩٢ مرة، على التوالي[١٨]. وأظهرت البيانات المستقاة من باحث غوغل العلمي (Google Scholar) أن التقارير قد استُخدمت أيضاً إلى حد ما لأغراض بحثية من جانب الباحثين في مجالي السياسات العامة والتنمية، وهو مؤشر جيد غير مباشر على إسهام هذه التقارير في مناقشات السياسات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، جرى الاستشهاد ١٣ مرة بطبعات ٢٠١٠-٢٠١٣ من *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* و١٠٧ مرات بطبعات *تقرير أقل البلدان نمواً* للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وحظيت طبعات *تقرير أقل البلدان نمواً* عن الفترتين المناظرتين بـ ٢٧ و٥٧ استشهاداً على التوالي. وبالنظر إلى أن الاستشهادات تأخذ فترة طويلة حتى تظهر، فينبغي استخدام هذه الأرقام كمعلومات أساسية في التقييمات المستقبلية. وأثناء الفترة ٢٠١٤ - نيسان/أبريل ٢٠١٨، ذُكر *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* في ٢٨٣ قصة إخبارية في وسائط الإعلام، كما ذُكر *تقرير أقل البلدان نمواً* في ٢٦٢ قصة إخبارية. وبينت التقييمات السابقة لأعمال الأونكتاد أن التوعية والنشر السيئين هما إحدى القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها في إطار ركن العمل المتعلق بالبحوث. وكما يتضح من عدد التنزيلات والإحصاءات الإعلامية، أُجريت تحسينات ملموسة في هذا الصدد. ويحتاج الأونكتاد إلى مواصلة البناء على هذا النجاح.

٣٠- ويشكِّل التعاون التقني ركن العمل الثاني المضطلَع به في إطار البرنامج الفرعي ٥. وهو مكون صغير نسبياً فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية. ويبلغ نصيب شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة نسبة ٩ في المائة من النفقات السنوية للتعاون التقني للأونكتاد البالغة نحو ٤٠ مليون دولار[١٩]. ولم يجر جدولة الردود على الدراسة الاستقصائية لأن ٢٠ مجيباً فقط أفادوا بأنهم تلقوا تعاوناً تقنياً في إطار البرنامج الفرعي ٥؛ وكان أكثر من ٩٠ في المائة "راضين" أو "راضين جداً" عن جودة التعاون التقني المقدَّم. وكان هذا متمشياً مع استمارات التغذية المرتدة اللاحقة لحلقات العمل والتي بحثها فريق التقييم. وعلى سبيل المثال، صنَّف المشاركون في حلقتي العمل الإقليميتين المعقودتين في أديس أبابا ومانيلا جودة المناقشات ومدى ملاءمتها وفائدتها بإعطائها نحو ٤,٥ درجات من أصل ٥. كما صنّفوا سمات مثل محتوى التدريب والمهنية والقدرة على الابتكار والمشاركة من جانب أصحاب المصلحة بأن اعتبروها أفضل من تلك الخاصة بالتعاون التقني المقدَّم من جهات أخرى تُسهِم بتعاون تقني مماثل.

٣١- وكشفت المقابلات والبيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية عن وجود طلب قوي على التعاون التقني المقدَّم في إطار البرنامج الفرعي ٥ وأنه يُقيَّم بأن له قيمة مرتفعة في المداولات المتعلقة بالسياسات. وأفاد عدة أصحاب مصلحة بأنهم استخدموا هذا التعاون لغرض وجيه مثل صياغة السياسات والتخطيط وتدريب الآخرين. وتبين أن هذه المعلومات لا يجري جمعها بصورة منهجية، بيد أن الدراسة الاستقصائية والمقابلات قد كشفتا عن وجود بعض الأمثلة البارزة في هذا الصدد. فقد استخدمت إثيوبيا الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لإدراج التجارة ضمن المكونات الرئيسية لخطتها الوطنية الخمسية. واستخدمت أيضاً منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) هذه الدراسة لإنشاء برنامجها للشراكة القُطرية في إثيوبيا، كما رجع البنك الدولي إلى هذه الدراسة من أجل وضع سياساته في إثيوبيا. وأدّى مشروع من مشاريع الإطار

(١٨) المرجع نفسه، المرفق الخامس.

(١٩) المرجع نفسه، المرفق السابع.

المتكامل المعزَّز يُعنى بعسل النحل والفلفل الحار لغرض التصدير من إثيوبيا إلى أوروبا إلى قبول مقترَح مقدَّم من الاتحاد الأوروبي، تقوم حالياً شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بإضفاء اللمسات الختامية عليه. وأشارت التقارير أيضاً إلى المشاريع المتصلة بالمؤشرات الجغرافية وبالكاسافا في كمبوديا باعتبارها قد أُشير إليها كأمثلة على التغييرات في السياسات. ونتيجةً للإسهامات المتلقَّاة، حدَّثت كمبوديا استراتيجيتها المتعلقة بتطوير سلاسل القيمة، كما حدّثت غامبيا سياساتها المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، جرى ربط نَهْج جديد بشأن تنويع الأسواق في كمبوديا ببرنامج لدعم تنمية التجارة.

٣٢- وكشفت أيضاً المشاورات التي أُجريت مع الجهات صاحبة المصلحة عن بعض مواطن الضعف والتحديات التي تواجَه في تقديم التعاون التقني، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بشأن مشاريع الإطار المتكامل المعزَّز. ورأى بعض أصحاب المصلحة أن شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة لا تتسم بالشفافية والميل إلى تقاسم المعلومات، حتى بشأن الميادين التي تتمتع فيها شُعب أخرى بالخبرة الفنية، وهو ما قد يرجع إلى أمور تتعلق بتقاسم الموارد. وأشار آخرون إلى أن التعاون بشكل أفضل فيما بين الشُّعب يمكن أن يساعد على تجنب الازدواجية. وأشار شركاء آخرون، وإن كانوا راضين عن جودة المنتجات المقدَّمة، إلى استيائهم من بعض التأخيرات، وحددوا نقاط ضعف في البرنامج الفرعي ٥ تتمثل في التعاون وتقاسم المعلومات وأشاروا إلى أنه ربما يمكن ربط هذه النقاط بالقيود المتعلقة بالموارد.

٣٣- وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن مشاريع التعاون التقني الصغيرة يمكن أن تمثّل مشكلة من وجهة نظر الفعالية، نظراً إلى الحجم الذي لا يكفي لإحداث فارق، والكفاءة، بالنظر إلى أن العمليات البيروقراطية لا تزال هي نفسها بدون تغيير، ورحبوا بالتطورات التي حدثت مؤخراً فيما يتعلق باستحداث نَهْج موحّد للبرامج الإقليمية.

٣٤- وركن العمل الثالث المضطلَع به في إطار البرنامج الفرعي ٥ هو بناء توافقات الآراء، بما في ذلك تحديد القواعد. وإحدى النتائج المتوقَّعة لنواتج الشعبة هي أن تنعكس التقارير الرئيسية في الاستنتاجات المتفق عليها التي يعتمدها مجلس التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، قارن فريق التقييم التوصيات السياساتية المقدَّمة في التقارير بالاستنتاجات المتفق عليها للمجلس في الفترة المشمولة بالتقييم، وأظهرت المقارنة أن التوصيات قد وُضعت في الاعتبار بوجه عام. ولم تُذكر التقارير بشكل محدد في الاستنتاجات المتفق عليها في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦؛ ولكنها ذُكرت تحديداً في الاستنتاجات المتفق عليها و/أو في تقارير الدورات المعقودة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧. وقد انعكست في الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس أربع من بين خمس توصيات واردة في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١٥: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية*. وبالمثل، انعكست في الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس أربع من التوصيات السبع الواردة في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧*. واستُشهد بالتقارير أيضاً في تقارير الأمين العام المقدَّمة إلى الجمعية العامة، وخاصة في عام ٢٠١٤. وبالمثل، أشارت الدورة التنفيذية للمجلس إلى التوصيات الواردة في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية*، التي أكدت على استمرار أهمية تنمية القدرات الإنتاجية والنّهوض بالتحوّل الاقتصادي الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وأخيراً، أشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة إلى استخدام الموجزات المتعلقة بأوجه الضعف التي يعدّها البرنامج الفرعي ٥ عند النظر في مسألة التخريج من فئة أقل البلدان نمواً.

٣٥- وعلى وجه الإجمال، قُيِّم عند نقطة الوسط، من جانب أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على السواء، مدى فعالية المنشورات هي والتعاون التقني في التصدّي للتحديات التي تعترض التجارة والتنمية. وحظيت المنشورات بدرجة بلغت في المتوسط ٥٨ من أصل ١٠٠ والتعاون التقني بدرجة ٥٣ (الشكل ٢). وقد يبدو ذلك مدهشاً بالنظر إلى أن جميع منتجات وخدمات البرنامج الفرعي ٥ قد أُعطيت درجة مرتفعة، وقد يمكن تفسير ذلك بعدم وجود تطابق بين احتياجات أصحاب المصلحة وتوقّعاتهم من ناحية والمنتجات والخدمات المقدَّمة في إطار البرنامج الفرعي ٥ من الناحية الأخرى (انظر الفرع ألف). وسلَّطت توصيات أصحاب المصلحة المنادية بزيادة فعالية البرنامج الفرعي الضوء على هذا الجانب. واستخدم فريق التقييم التحليل السياقي عن طريق الموقع الشبكي لسَحَاب الكلمات بغية استحداث كتاب شفرة لتحليل التوصيات النوعية، استُخدم بعد ذلك لتبويب الردود يدوياً في جدول (الشكل ٥)[٢٠]. وكانت أكثر المجالات المشمولة بالتوصيات التي يمكن فيها للبرنامج الفرعي أن يحسّن أداءه هي تطوير القدرات، بنسبة قدرها ٢٥ في المائة؛ والشراكات بنسبة قدرها ٢٣ في المائة؛ وإعادة توجيه الاستراتيجية، بنسبة قدرها ١٣ في المائة. وأتاحت المقابلات مزيداً من التأكيدات المتعمقة وأشارت إلى أن الموارد المحدودة بالاقتران مع دورات الإنتاج القصيرة والتقارير السنوية المتعلقة بمواضيع متباينة على نطاق واسع هي أمور تقيّد قدرة البرنامج الفرعي ٥ على تقديم دعم وافٍ في مجال المتابعة. ولم يؤيد بعض أصحاب المصلحة خفض وتيرة تقديم التقارير الرئيسية لكي تُقدم مرة كل سنتين بدلاً من مرة كل عام بالنظر إلى أن ذلك قد يؤدّي إلى إحداث خفض في ميزانية البرنامج الفرعي ٥؛ وكان أصحاب مصلحة آخرون يؤيدون النظر في هذا الخيار بصورة جدية بغية زيادة القدرات من الموارد من أجل تقديم التعاون التقني إلى الدول الأعضاء بعد صدور المنشورات.

الشكل ٥

**توصيات التدخُّلات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٥ حسب ردود المجيبين على أسئلة الدراسة الاستقصائية**

(عدد مرات الاستشهاد)

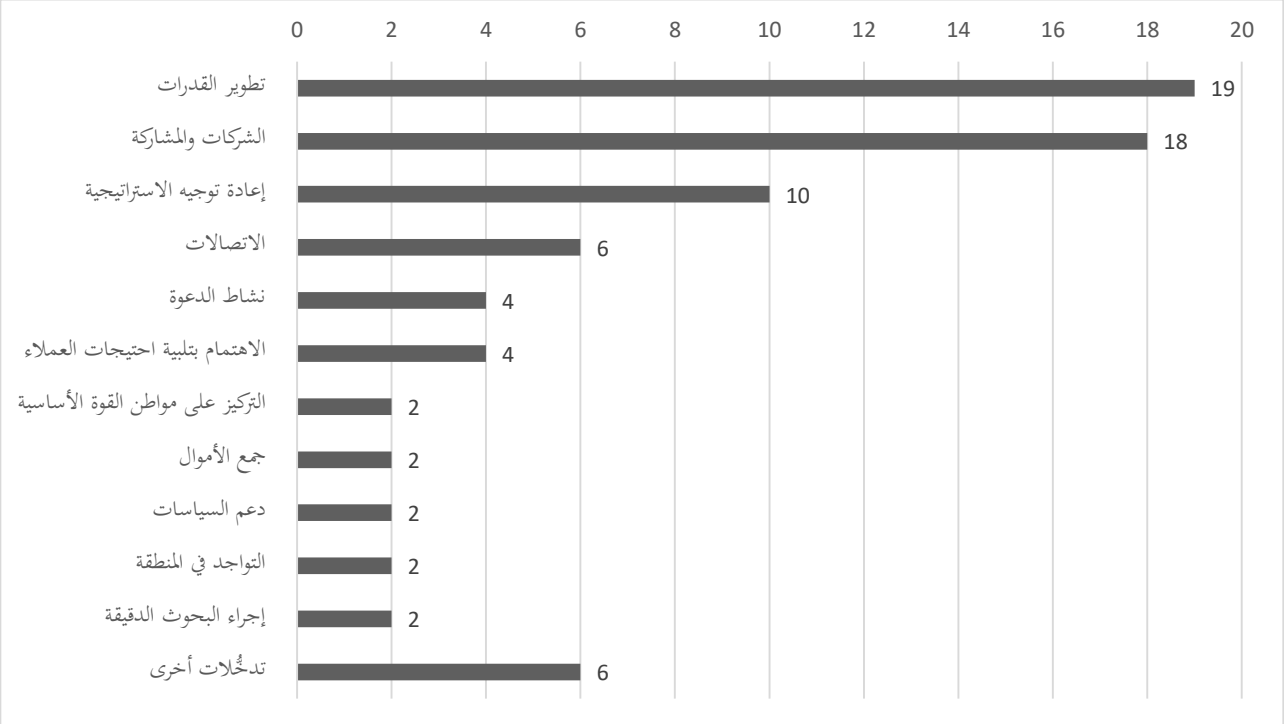


(٢٠) المرجع نفسه.

٣٦- ويخلص التقييم، بعد أخذ المعلومات الواردة أعلاه في الحسبان، إلى أن المنتجات والخدمات المقدَّمة من البرنامج الفرعي ٥ تُعتبر بصورة عامة ذات جودة مرتفعة. ونتيجةً لذلك، قطع هذا البرنامج الفرعي خطوات واسعة في تحقيق النتائج المقصودة. بيد أن البرنامج الفرعي، تحقيقاً لإمكاناته الحقيقية في المرحلة القادمة، قد يتعين عليه أن يعيد التوازن إلى حافظة منتجاته بين البحوث والتعاون التقني.

## دال- التأثير والاستدامة

٣٧- يشير التأثير إلى بلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق فوائد طويلة الأجل للمستفيدين، بما في ذلك حدوث تحوّلات مؤسسية واجتماعية وتحوّلات متعلقة بالسياسات؛ أما الاستدامة فتشير إلى قدرة المستفيدين على الحفاظ على مسار التقدم المحرز. ويتصل جزء مهم من أعمال الأونكتاد بالبلدان المحددة في ولاية البرنامج الفرعي ٥. بيد أن شُعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة هي الشعبة الوحيدة التي لديها تركيز على البلدان التي لديها أوجه قصور هيكلية تتطلب اهتماماً خاصاً.

٣٨- وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا هي وممر جيبوتي - إثيوبيا إنجازان هامان ساهم الأونكتاد فيهما خلال فترة التقييم. ولم تكن شُعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة هي الشعبة الرئيسية المعنية المفاوضات، ولكنها قدمت مدخلات مهمة بشأن المؤشرات الجغرافية أسهمت في المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية، كما شاركت الشعبة في تقديم المعرفة والمدخلات المحلية إلى الشعبة التي تقود هذا العمل. وفيما يتعلق بممر جيبوتي - إثيوبيا، كانت الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري التي قادها البرنامج الفرعي ٥ هي أحد الأشكال الرئيسية للتعاون التقني المقدَّم في تنفيذ المشروع. واستهل أيضاً البرنامج الفرعي ٥ عملية إطلاق مراكز الامتياز المعنية بمصايد الأسماك في موريشيوس وفييت نام، والتي من المتوقع أن تمارس دوراً هاماً في تقاسم المعرفة المتعلقة بهذا القطاع في المناطق المعنية.

٣٩- وأشار أصحاب المصلحة إلى أنهم استخدموا بحوث البرنامج الفرعي ٥ كمادة مرجعية لفهم الاتجاهات والتحديات الناشئة في ميدان التجارة والتنمية. غير أن أصحاب المصلحة لم يتمكنوا من تقديم أمثلة على تغيرات سياساتية محددة حدثت نتيجةً لهذه البحوث. كما أن الافتقار إلى عملية جمْع منظَّم لهذه المعلومات من جانب البرنامج الفرعي ٥ يجعل من الصعب للغاية إثبات مدى تحقق إنجازات في هذا الصدد إثباتاً موثوقاً به، وهو ما يعكس وجود ضعف أعم في ممارسة الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد، على النحو المشار إليه في تقييمات سابقة للبرنامج الفرعي. بيد أن بعض الأدلة النوعية تشير إلى أن كثيراً من التوصيات المتعلقة بالسياسات يجري اعتمادها في سياسات الدول الأعضاء[٢١]. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب إعداد دراسات تشخيصية للتكامل التجاري، بدأت إثيوبيا وغامبيا والسنغال ومالي وموزامبيق والنيجر في إدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية الخاصة بها. وأدّى إنشاء مراكز الامتياز في موريشيوس وفييت نام إلى توليد الاهتمام بتقاسم المعلومات الإقليمية وبالتعلُّم. وبالمثل، قامت أنغولا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدمج التوصيات السياساتية

(٢١) انظر الوثيقة A/71/75، والوثيقة A/73/77.

المقدَّمة من الأونكتاد في استراتيجياتها المتعلقة بالتخرُّج. وفي فانواتو، فإن المساعدة المقدَّمة من الأونكتاد في صياغة استراتيجية سلسة للتحوّل الوطني قد قُدمت دعماً لطلب من الحكومة من أجل اعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية بدلاً من وضعيتها كبلد من أقل البلدان نمواً. كما أن مشروعاً لتنمية القدرات في إثيوبيا ومشروعاً للمؤشرات الجغرافية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على سبيل المثال، قد ساعدا المزارعين على تحسين أدائهم في أسواق تصدير البن وسكر النخيل، على التوالي.

٤٠- ولا يدّعي التقييم أن البرنامج الفرعي ٥ قد ضل الطريق عن اختصاصاته الأساسية أو أنه يُجهِد موارده بتشتيتها، بل يشير إلى أنه ينبغي أن يدرك الحاجة إلى تصحيح المسار. فلكي تكون لأعمال البرنامج الفرعي ٥ تأثيرات ذات معنى ولكي يضمن هذا البرنامج الفرعي تحقيق نتائج مستمرة، فإنه بحاجة إلى تخصيص الوقت الكافي لتقديم دعم متابعة إلى الدول الأعضاء. وربما كان من الأهم، أن هذا البرنامج الفرعي ينبغي أن يعيد تصميم تقاريره الرئيسية بطريقة تتيح قدراً من الاستمرارية مع التقارير السابقة، بأن يُدرج مثلاً تحديثاً لموضوع (مواضيع) التقرير السابق (التقارير السابقة) أو بأن يختار مواضيع تترابط فيما بينها ترابطاً أوثق. فمن شأن هذه الاستراتيجيات ليس فقط أن تسمح للتموجات المترتبة على استراتيجية لها أثر تموّجي بأن تستمر لفترة أطول وبأن تصل إلى مدى أبعد بل أن تطوّر أيضاً بشكل أعمق القدرات القائمة داخل المؤسسة لكيلا يحتاج الموظفون إلى البدء من الصفر بشأن كل موضوع جديد.

٤١- وفيما يتعلق بالاستدامة، تشير الأدلة المتاحة إلى أن القدرة التقنية للبلدان المستهدَفة على إنتاج واستخدام عملية رسم السياسات بالاستناد إلى الأدلة قد تحسّنت، بيد أنه لم يجر إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك بالقدر الذي يمكن معه افتراض أن هذه القدرة منطلقة ذاتياً. وفضلاً عن ذلك، فبالنظر إلى طبيعة كثير من تدخُّلات البرنامج الفرعي ٥ التي تحدث مرة واحدة فقط، فلا يبدو أن الاستدامة تشكِّل اعتباراً أصيلاً في تصميم المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنظر إلى أن نجاح خطة عمل عام ٢٠٣٠ يعتمد على تحقيق نجاحات في البلدان موضع تركيز البرنامج الفرعي ٥، فإن الحاجة إلى الدعم المستمر تبدو واضحة بسهولة.

٤٢- ويتّبع البرنامج الفرعي ٥ أساساً استراتيجية ذات أثر تموّجي ويجري وفقاً لها استخدام البحوث، التي تدخل في صميم الاستراتيجية، باعتبارها التأثير الذي يُحدِث الموجات، ما يُنشئ الوعي بالتغيير، الذي يؤدّي بدوره إلى الطلب على التعاون التقني، كما تؤدّي البحوث هي والتعاون التقني إلى إثارة مناقشات، وإلى قيام قواعد جديدة وتوافق آراء جديد وإلى سياسات جديدة (الشكل ١). وفي خاتمة المطاف، يُتوقَّع من هذه التغييرات أن تحسّن التجارة والتنمية في البلدان المستهدَفة. بيد أنه على العكس من الشُّعب الأخرى، التي تُنتج تقارير بشأن موضوع أساسي واحد مثل الاستثمار أو اقتصاد المعلومات، تسعى شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة إلى تغطية طيف واسع من القضايا المتعلقة بجمهورها المستهدف وهو ما ينتج عنه أن مواضيع منشوراتها الرئيسية تتباين بدرجة يُعتد بها. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، كانت مواضيع *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* هي: دينامية القطاع الخاص، والاستثمار من أجل تحقيق النمو التحويلي، والتجارة في الخدمات، وديناميات الديون وتمويل التنمية، والسياحة، والهجرة. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، كانت مواضيع *تقرير أقل البلدان نمواً* هي: النمو المصحوب بالعمالة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحويل الاقتصادات الريفية، والمسار المؤدي إلى التخرُّج. وتوجد

صلة عامة بين هذه المواضيع، ما يُنشئ تموّجات في البرِكة نفسها وإن كانت في قطاعات مختلفة نوعاً ما، بيد أنه يوجد تحدٍ يتمثل في تعزيز الزخم في اتجاه تحقيق تأثير دائم. وهذا أمر له وجاهته وخاصة في سياق محدودية الموارد التي تمتلكها شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، التي يلزم أن تشارك في دورة إنتاج مستمرة. وقد كشفت المشاورات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة أنه حتى قبل نشر أي تقرير، يجب أن تبدأ الشعبة أعمالها بشأن التقرير التالي. وقد وَضح من المقابلات أن البرنامج الفرعي ٥ ليست له موارد كافية لدعم المتابعة.

٤٣- وعلى وجه الإجمال، وجد التقييم أن البرنامج الفرعي ٥ وإن كان يحقق تأثيراً محسوساً، فسيكون من الأهمية البالغة تحقيق تغييرات استراتيجية وبذل جهود متواصلة من أجل تحقيق المزيد من التجارة والتنمية في البلدان موضع تركيز البرنامج الفرعي.

## هاء- الشراكات

٤٤- تتسم الشراكات بأهمية بالغة بالنسبة إلى نجاح جميع كيانات الأمم المتحدة. غير أن الشراكات بالغة الأهمية للأونكتاد بصورة خاصة بالنظر إلى محدودية حضوره في الميدان. إذ يحتاج الأونكتاد إلى العمل مع مكاتب المنسِّقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وشركاء آخرين لتوسيع نطاق مدى عمله وإبراز صورته. بيد أن كثيراً من أصحاب المصلحة قد أشاروا إلى أن تشكيل الشراكات والشبكات قد شكّل تقليدياً تحدياً بالنسبة إلى الأونكتاد، وقد انعكس ذلك في درجات التقييم المنخفضة المعطاة لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في هذا المجال[٢٢]. وهذا يصدق على العمل داخل المؤسسة والتعاون فيما بين الوكالات. واعترافاً بهذا التحدّي، اضطلعت مؤخراً القيادة العليا في الأونكتاد والشُّعبة بعدد من الخطوات لتعزيز التعاون والشراكات، مثل إنشاء لجنة المنشورات المشتركة بين الشُّعَب، والمقترَح الرامي إلى نشر *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* بصورة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومشروع التدريب في مجال التجارة في أنغولا المضطلع به بصورة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. فهذه المجموعة، التي يقودها الأونكتاد وتتألف من ١٥ وكالة مقيمة وغير مقيمة تابعة للأمم المتحدة، ظلت تشارك بنشاط في مبادرة "توحيد الأداء" عن طريق تنسيق المشاركة على الصُّعُد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي إطار هذه المجموعة، كان الأونكتاد، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جزءاً من أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٣٤ بلداً، من بينها كثير من أقل البلدان نمواً. بيد أنه يلزم القيام بعمل ما لتحفيز التعاون المؤسسي في هذا الصدد.

٤٥- وكانت إحدى القضايا الناشئة في عام ٢٠١٧ هي استعراض أعمال الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بالاستناد إلى التقرير المسبَق المقدَّم من الأمين العام في حزيران/يونيه بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشارك الأونكتاد في هذا العمل عن طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعُرضت الوثيقة المحدَّثة على الدول الأعضاء في جلسة إحاطة قدَّمها نائب الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر. وصدر التقرير الثاني للأمين العام في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧[٢٣].

(٢٢) الوثيقة TD/B/WP(76)/CRP.2، المرفق الثامن، الشكل ٤.

(٢٣) الوثيقة A/72/684–E/2018/7.

أما الدور المستقبلي للأونكتاد على أرض الواقع فلا يزال يتعين تحديده بالنظر إلى أن الأونكتاد ليس له بصورة عامة سوى وجود محدود في الأفرقة القطرية[٢٤]. وقد اعتُمد في أيار/مايو ٢٠١٨ القرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وطُلب فيه إلى الأمين العام أن يقود جهود كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل القيام على نحو تعاوني بإيجاد جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، ينطوي على وجود قطري مُصمَّم خصيصاً قائم على الاحتياجات، ينبغي بناؤها بالاستناد إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع تحديد وضعها لتكون هي أهم أداة لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٦- وردّد كثير من أصحاب المصلحة أصداء شعور المجيبين على الدراسة الاستقصائية ومفاده أن الأونكتاد قد تضرر بفعل عدم امتلاكه لآذان له على أرض الواقع وشبكات وعلاقات وبفعل عدم إجرائه مشاورات. وذكر البعض أنه ينبغي أن يكون دور الأونكتاد أكثر بروزاً ضمن أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكي يدفع إلى الأمام بجدول أعمال التجارة والتنمية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة مكتب الأمين العام في عام ٢٠١٥ الرامية إلى إنشاء مكتب إقليمي في أديس أبابا قد حققت بالفعل بعض النتائج الهامة للأونكتاد، مثل ما يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأشار أصحاب مصلحة آخرون إلى أن إيجاد وجود مادي لن يكون أمراً ضرورياً لإقامة شراكات ذات وضع راسخ. فالأونكتاد، بقيادته للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، يروّج في واقع الأمر للعمليات المشتركة التي تنطوي على مشاركة كل من الوكالات المقيمة وغير المقيمة. كما أن العمليات المشتركة المستحدَثة في سياق أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحقق اتساق السياسات ونتائج على الصعيد القطري. وقد يجري في المستقبل زيادة تطوير دور المجموعة المشتركة بين الوكالات باعتبارها آلية مشتركة بين الوكالات للاستجابة للإصلاحات المتوخَّاة في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"[٢٥]. وستكون المجموعة المذكورة ذات أهمية خاصة في مساعدة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز قدراتها المتصلة بتقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات، وكذلك مساعدتها في تحقيق درجة أكبر من التكامل والترابط على الصعيد القطري بغية توسيع نطاق تقديم الخبرة الفنية للمنظومة بأسرها إلى البلدان[٢٦].

٤٧- وقد أظهر الاستعراض المكتبي والمشاورات المعقودة مع أصحاب المصلحة أن البرنامج الفرعي ٥ كان ذا أداء أفضل في صياغة شراكات مع المستفيدين المباشرين[٢٧]. غير أن عدة أشخاص ممن أُجريت معهم مقابلات أشاروا إلى أن هذا التعاون كان يجري في معظمه على المستوى الشخصي، مع استثناءات جديرة بالملاحظة مثل الإطار المتكامل المعزَّز وإعداد الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في إثيوبيا مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وأشاروا إلى الحاجة إلى زيادة إضفاء

(٢٤) الأونكتاد عضو في ١٥ فريقاً قطرياً، منها سبعة في أفريقيا أو في بلد من أقل البلدان نمواً. غير أن موظفي مقر الأونكتاد هم الذين يمثلونه بصورة عامة (انظر الرابط: https://undg.org/about/un-country-level/).

(٢٥) انظر الوثيقة A/72/684–E/2018/7، الفقرتين ١٩ و٢٢.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) الوثيقة TD/B/WP(76)/CRP.2، المرفق السادس.

الطابع المؤسسي على هذه الشراكات. وكان يجري النظر في زيادة الشراكات المؤسسية مع كيانات من بينها، في جملة أمور، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (وهما كلاهما عضوان في المجموعة المشتركة بين الوكالات).

٤٨- وأشار أيضاً مَن أُجريت معهم مقابلات إلى عدة تحديات وفرص فيما يتعلق بإقامة الشراكات. أولاً، يؤدّي التنافس على الموارد المحدودة فيما بين الوكالات والبرامج المختلفة إلى ظهور تحديات في تعزيز لثقة والشراكات. ثانياً، فرغم أوجه التماثل في الولايات ومجالات التركيز المواضيعية بين الوكالات والبرامج، فإن الاختلافات في مستويات القدرات والرؤى الاستراتيجية والخبرة الفنية تطرح جميعها تحديات جدية تُضعِف التعاون. ثالثاً، لا يجري بشكل منهجي استنساخ الشراكات المضطلَع بها على مستوى المقر لتطبيقها على المستويات المحلية والعكس صحيح. رابعاً، تتسم الشراكات مع الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني بأنها محدودة وتكون في معظمها ذات طابع غير رسمي. بيد أن شُعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة قد أبدت الاستعداد لزيادة تحسين هذه الروابط بغية إدماج بحوث الأونكتاد لتدخل في صلب المناقشات المتعلقة بالسياسات.

٤٩- وأخيراً، فإن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، يتناول قدراً كبيراً من المجالات الموضوعية نفسها التي يتناولها البرنامج الفرعي ٥. وهاتان الوحدتان التنظيميتان لهما نفس الحجم تقريباً. فلدى الأونكتاد القدرة التقنية ولكنه يفتقر إلى وجود يُعتد به في نيويورك، وهو أمر ضروري لزيادة تأثيرات سياساته؛ بينما يتمتع مكتب الممثل السامي بوجود ولكنه يفتقر مع ذلك إلى القدرة التقنية. وقد كشف تحليل سياقي لتقارير مكتب الممثل السامي عن وجود صورة مختلطة فيما يتعلق باستخدام تقارير الأونكتاد. ففي عام ٢٠١٤، كان يوجد تداخل كبير ثم تناقَص هذا التداخل بعد ذلك. وفي عام ٢٠١٧، كان يوجد ترابط أكبر ومع ذلك فلم يُوضَّح هذا في تقرير مكتب الممثل السامي. ومن الضروري، على مستوى الأونكتاد، شرح كيف يمكن بدرجة أفضل إضفاء الطابع المؤسسي على أوجه التآزر هذه واستغلالها. بيد أن التقييم يخلص إلى وجود دعوى ظاهرة الوجاهة مفادها أن الدول الأعضاء ينبغي أن تصدر تكليفاً بإجراء دراسة تبحث على وجه التحديد، من منظوري الكفاءة والفعالية على السواء، العلاقة وأوجه التآزر وطرائق العمل بين هذين الكيانين.

٥٠- وعلى وجه الإجمال، يخلص التقييم إلى أن البرنامج الفرعي ٥ ينطوي على إمكانات هامة تسمح له بتسخير خبرته الفنية وتشكيل شراكات داخل الأونكتاد وخارجه، بغية زيادة كفاءته وفعاليته وتأثيره واستدامته.

## واو- حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

٥١- أظهرت وثائق المشاريع الدور الهام للأونكتاد في إيجاد التفاهم وفي تقوية التأثيرات المختلفة للتجارة والتنمية في قطاعات المجتمع المختلفة، وجرى تأكيد هذا الاعتراف أثناء المقابلات. وعلى الرغم من هذه الأهمية المرتفعة والالتزام بدمج مسألتي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ضمن أعمال الأونكتاد وفي صلب اهتماماته الرئيسية، فإن البرنامج الفرعي ٥ والمشاريع المعنية ما زالا يُسقطان من الاعتبار في تصميمهما مسألتي حقوق الإنسان والاعتبارات

الجنسانية. فلا وجود في كثير من الأحيان للتحليلات المراعية لحقوق الإنسان وللاعتبارات الجنسانية في تناولها للأوضاع ولا لإيلائهما أولوية ولا لمراعاتهما في التخطيط. وقد أدى ذلك إلى الحد من مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين المهتمين بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين الذين ربما كانوا سيساعدون على فهم المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين وعلى إيلائها أولوية في المشاريع وفي أعمال البرنامج الفرعي ٥. وهذا على الرغم من أن الاعتبارات المتعلقة بالمساواة تدخل في صميم أعمال الأونكتاد بوجه عام وأعمال البرنامج الفرعي ٥ بوجه خاص. بيد أنه بالنظر إلى زيادة الطلب الداخلي والخارجي على البحوث والتعاون التقني اللذين يتناولان البيانات وثغرات المعرفة المتصلة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فإنه تظهر إلى حيز الوجود فيما يبدو فرص جديدة في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، يبدو أن السبب جزئياً وراء الاهتمام مؤخراً بقطاع مصايد الأسماك هو الرغبة في مساعدة النساء والشباب والفئات المحرومة الأخرى الممثَّلة في هذا القطاع بشكل غير متناسب.

٥٢- وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين، تتسم شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بتمثيل أفضل للنساء في صفوف موظفيها من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة بالمقارنة مع الأونكتاد ككل، ولكن ليس في صفوف المناصب القيادية ووظائف الخبراء الاستشاريين (الجدول). وينبغي أن تتطلع الشعبة إلى الفرص التي تسنح لها من أجل تصحيح هذا الاختلال.

**تمثيل الجنسين في ملاك الموظفين**

| | *شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة* | | | *الأونكتاد* | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | *الرجال* | *النساء* | | *الرجال* | *النساء* | |
| | *(بالنسبة المئوية)* | | ***مجموع عدد الموظفين*** | *(بالنسبة المئوية)* | | ***مجموع عدد الموظفين*** |
| الفئة الفنية | ٦٠ | ٤٠ | **٢٥** | ٦٦ | ٣٤ | **٣٣٥** |
| فئة الخدمات العامة | ١٤ | ٨٦ | **٧** | ٢٤ | ٧٦ | **١٤٩** |
| الخبراء الاستشاريون | ٨٠ | ٢٠ | **٤٥** | ٥٩ | ٤١ | **٤٢٢** |
| **مجموع عدد الموظفين** | **٥٢** | **٢٥** | **٧٧** | **٥٣١** | **٣٧٥** | **٩٠٦** |

٥٣- وفيما يتعلق بإسهامات البرنامج الفرعي ٥ في فهم وتعزيز اهتمامات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، أعطى المجيبون البرنامج الفرعي ٤٦ درجة، في المتوسط، من أصل ١٠٠. بيد أن الموظفين كانوا أكثر انتقاداً بعض الشيء من أصحاب المصلحة الخارجيين، وهو ما يشير ربما إلى توقّعاتهم بأن يكون للبرنامج الفرعي ٥ دور أكبر في الاهتمامات المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين.

٥٤- وعلى وجه الإجمال، فبينما يُسلَّم بالجهود التي بذلها الأونكتاد والبرنامج الفرعي ٥ بغية تعميم الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين في البحوث المضطلَع بها والمنشورات الصادرة مؤخراً، وكذلك بتعيين جهات لتنسيق قضايا مراعاة المنظور الجنساني وتحقيق مراعاة التعاون التقني لذلك (مثل إقامة مشروع بشأن المؤشرات الجغرافية في بنن استهدف المرأة المنتجة والتقارير الرئيسية التي تولي اهتماماً متزايداً لقضايا مراعاة المنظور الجنساني)، فإن التقييم قد خلص إلى وجود حاجة إلى تحسين جمع البيانات المصنَّفة تبعاً لنوع الجنس والبيانات المراعية لنوع

الجنس، إلى جانب تحسين المنهجيات والتحليلات المراعية لنوع الجنس، وإلى بناء القدرات المستجيبة لاعتبارات نوع الجنس، وبناء شراكات استراتيجية، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأونكتاد.

## ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٥- يخلص التقييم إلى أن البرنامج الفرعي ٥ يُسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق هدفه المعلن المتمثل في تعزيز السياسات الوطنية القائمة على الأدلة وتدابير الدعم الدولية بشأن التجارة والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر في البلدان موضع التركيز في إطار البرنامج الفرعي ٥. وقد أدّت أعمال هذا البرنامج الفرعي إلى تحسين فعالية الاستجابات الدولية للتحديات الراهنة والناشئة في ميدان التجارة والتنمية.

٥٦- وكل ناتج من النواتج التي حققها البرنامج الفرعي ٥ هو ذو جودة عالية ووثيق الصلة بولايات الأونكتاد وباحتياجات أصحاب المصلحة، ومع ذلك يلزم إعادة توازن الحافظة ككل لصالح زيادة التعاون التقني، الأمر الذي سيساعد على تعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

٥٧- واستراتيجية الأثر التموّجي التي ينتهجها البرنامج الفرعي ٥، باعتبار البحوث هي محركها الأساسي، هي استراتيجية سليمة أساساً، ومع ذلك ينبغي أن تكون مصحوبةً بأدوات داعمة دورية للحفاظ على الزخم المطلوب من أجل تحقيق تأثيرات دائمة.

٥٨- وقد تحسّنت قدرة البلدان المستهدَفة على دعم الجهود المتعلقة بالتجارة والتنمية، ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن عندها اعتبارها منطلِقة ذاتياً. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يشير ذلك إلى ضرورة مواصلة الدعم بل حتى زيادته.

٥٩- وقد اتخذ الأونكتاد والبرنامج الفرعي ٥ في الآونة الأخيرة خطوات كبيرة في اتجاه إقامة شراكات وتطويرها، ولكن في ظل الافتقار إلى وجود للأونكتاد في الميدان، توجد حاجة إلى القيام بالمزيد بقدر أكبر بكثير فيما يتعلق بالاستفادة من الشراكات لإبراز دورهما وتأثيرات سياساتهما.

٦٠- وتوجد حاجة إلى دمج أعمال المكتب الإقليمي بأفريقيا في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة وذلك من أجل زيادة الكفاءة والفعالية وأوجه التآزر.

٦١- وظل البرنامج الفرعي ٥ فعالاً في تقديم التقارير عن أنشطته ونواتجه على أساس سنوي، ومع ذلك توجد حاجة واضحة إلى القيام على نحو منتظم برصد نواتجه وتأثيراته وتقديم تقارير عنها. وفي ظل عدم وجود نظام سليم للرصد والتقييم، لا يمكن التحقّق من النتائج والتأثيرات بالدقة المطلوبة.

٦٢- وقد أحرزت الشعبة بعض التقدّم بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين، ومع ذلك توجد حاجة إلى اتباع نَهْج محسَّن ومنهجي بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في البرامج القادمة.

٦٣- ويوصي التقييم بما يلي:

(أ) تُشجَّع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على مواصلة إعادة تحقيق التوازن في حافظتها وعلى تحسين استراتيجيتها عن طريق زيادة التأكيد على التعاون التقني

ودعم المتابعة. وينبغي أن يُجري الأونكتاد تقييماً لإعادة النظر في خطط العمل والميزانيات يُستفاد منه في تحديد (إعادة تحديد) مخصصات الموارد فيما بين الشُّعَب؛

(ب) ينبغي أن تجعل هذه الشعبة اعتبارات الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من تدخّلاتها، كما يلي:

'١' بناء استمرارية مواضيعية في مجال البحوث واستمرارية برامجية في مجال التعاون التقني؛

'٢' ضمان إجراء متابعة وتحقيق التآزر بشكل دوري في التدخّلات المتعلقة بالبحوث والتعاون التقني؛

(ج) ينبغي أن يضع الأونكتاد هو والشعبة استراتيجيات لتدبير موارد خارجة عن الميزانية من أجل زيادة حافظة التعاون التقني ابتغاء تلبية احتياجات أصحاب المصلحة؛

(د) ينبغي أن تضع إدارة الأونكتاد والشعبة خارطة طريق شاملة من أجل زيادة الشراكات والتعاون على الصعيد المؤسسي، كما يلي:

'١' زيادة الحوافز لكي يسعى الموظفون بنشاط إلى تحقيق التعاون، داخل المؤسسة ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

'٢' إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتعزيز هذا التعاون؛

'٣' زيادة عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجالات التي يضطلع فيها الأونكتاد بعمل أساسي؛

(هـ) ينبغي أن ينظر الأونكتاد في إنشاء هيكل تنظيمي مصفوفي لمكتبه في أديس أبابا. وينبغي أن يظل هذا المكتب مسؤولاً مباشرة أمام مكتب الأمين العام وأن يقدم التقارير إليه، ولكن ينبغي مع ذلك أن تكون له روابط أقوى مع مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة وأن يضطلع بمسؤوليات أقوى تتعلق بتقديم التقارير إليه؛

(و) ينبغي أن تُدرِج هذه الشعبة ضمن تأثيراتها والنتائج التي تحققها جمع البيانات بشكل منهجي عن تأثيراتها ونتائجها المتحققة، كما يلي:

'١' تحسين نظام الرصد القائم على النتائج من أجل تحسين قياس النتائج والتأثيرات؛

'٢' إشراك الدول الأعضاء والوكالات الشريكة في الرصد والتقييم؛

'٣' تكليف الموظفين والشركاء بأدوار ومسؤوليات محددة قائمة على النتائج؛

(ز) ينبغي أن يزيد الأونكتاد هو والشعبة من جهودهما الحالية وأن يُدمجا المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين في تدخّلاتهما، بغية تحسين تنفيذ ولايات الأمم المتحدة والتزاماتها.